

المنجي حنوس متصرف مكلف بمهام رئيس مصلحة الإذن بالدفع لمصاريف أعون الحرس الوطني وأعون السجون والإصلاح بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية ليقضي بالنيابة عن وزير الداخلية كل الوثائق الداخلية في نطاق حدود مشمولات أنظاره باستثناء القرارات ذات الصبغة التربوية.

الفصل 2 - يجري العمل بهذا القرار إبتداء من 22 جانفي 1997 وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 27 فيفري 1997.

وزير الداخلية  
محمد بن رجب

إطلاع عليه  
الوزير الأول  
حامد القروي

قرار من وزير الداخلية والتجهيز والإسكان مؤرخ في 4 مارس 1997 يتعلق بتحديد قائمة المناطق البلدية التي تشملها المساهمة في إنجاز مأوي جماعية لوسائل النقل.

إن وزير الداخلية والتجهيز والإسكان،

بعد الإطلاع على القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما تم إتمامه وتنتيجه بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية كما وقع تنتيجه وإتمامه بالنصوص اللاحقة،

وعلى القانون الأساسي عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 المتعلق بمجلة التهيئة الترابية والتعهير،

وعلى مجلة الجباية المحلية الصادرة بالقانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 وخاصة الفصل 89 منها.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحديد قائمة المناطق البلدية التي تشملها المساهمة في إنجاز مأوي جماعية لوسائل النقل كالتالي :

تونس - صفاقس - سوسة - قابس - مدنين - بنزرت - قفصة - نابل - المهدية - القصرين - المنستير - جربة حومة السوق - جربة ميدون - جربة أجيم - جرجيس - منزل بورقيبة - ماطر - رأس الجبل - القصر - الحمامات - قليبية - منزل تيميم - قربة - دار شعبان الفهري - سليمان - قصور الساف - حمام سوسة - مساكن - القلعة الكبرى - فريانة - المكدين - قصر هلال - جمال - طبلبة - دوز - بن عروس - حمام الأنف - المروج - الزراء - رادس - مقرن - الحمدية فوشانة - التضامن دوار هيشر - أريانة - منوبة - الدندان - وادي الليل - الجديدة - طبربة - القيروان - باردو - حلق الوادي - المرسى - باجة - تطاوين - الكاف - جندوبة - سidi بوزيد - ساقية الزيت - الحامة - العين - ساقية الداشر - توزر - قرمدة - سليانة.

الفصل 2 - رؤساء البلديات المعنية مكلفوون كل في ما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 4 مارس 1997.

وزير الداخلية  
محمد بن رجب  
وزير التجهيز والإسكان  
علي الشاوش

إطلاع عليه  
الوزير الأول  
حامد القروي

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 27 فيفري 1997 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الداخلية.

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعون الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نصحته أو تعمته،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 543 لسنة 1991 المؤرخ في غرة أفريل 1991 المتعلق بالتنظيم الهيكي لوزارة الداخلية وعلى جميع النصوص التي نصحته أو تعمته،

وعلى الأمر عدد 1628 لسنة 1988 المؤرخ في 15 سبتمبر 1988 المتعلق بتأليف السيد محمد المهوش متصرف بمهام رئيس مصلحة الإذن بالدفع لمصاريف أعون الأمن الوطني بإدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية.

وعلى الأمر عدد 127 لسنة 1997 المؤرخ في 22 جانفي 1997 المتعلق بتأدية السيد محمد بن رجب وزير الداخلية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 أنسد تفويض السيد محمد المهوش متصرف بمهام رئيس مصلحة الإذن بالدفع لمصاريف أعون الأمن الوطني بإدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية ليقضي بالنيابة عن وزير الداخلية كل الوثائق الداخلية في نطاق حدود مشمولات أنظاره باستثناء القرارات ذات الصبغة التربوية.

الفصل 2 - يجري العمل بهذا القرار إبتداء من 22 جانفي 1997 وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 27 فيفري 1997.

وزير الداخلية  
محمد بن رجب

إطلاع عليه  
الوزير الأول  
حامد القروي

قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 27 فيفري 1997 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الداخلية.

بعد الإطلاع على القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعون الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نصحته أو تعمته،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 543 لسنة 1991 المؤرخ في غرة أفريل 1991 المتعلق بالتنظيم الهيكي لوزارة الداخلية وعلى جميع النصوص التي نصحته أو تعمته،

وعلى الأمر عدد 1791 لسنة 1996 المؤرخ في 28 سبتمبر 1996 المتعلق بتأليف السيد المنجي حنوس متصرف بمهام رئيس مصلحة الإذن بالدفع لمصاريف أعون الحرس الوطني وأعون السجون والإصلاح بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية.

وعلى الأمر عدد 127 لسنة 1997 المؤرخ في 22 جانفي 1997 المتعلق بتأدية السيد محمد بن رجب وزير الداخلية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 أنسد تفويض للسيد